

بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع. النتائج المالية الموحدة لسنة ٢٠١٧

رأس الخيمة، ٢٩ يناير ٢٠١٨ - أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (ADX: RAKBANK)اليوم عن نتائجه المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن مناقشة وتحليل الإدارة أدناه النتائج المالية التي سجلها بنك رأس الخيمة الوطني والشركات التابعة له، والتي يشار إليها معاً باسم "المجموعة".

أبرز النتائج المالية لسنة ٢٠١٧

صافي الأرباح وقدره ٨١٠,٥ مليون درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ٢٢.٣ % مقارنة مع السنة الماضية

إجمالي الإيرادات بقيمة ٣,٨ مليار درهم إماراتي
انخفاض بمعدل ٠٠.٨ % مقارنة مع السنة الماضية

إجمالي الموجودات بقيمة ٤٨,٥ مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ٤٤.٢ % على أساس سنوي

إجمالي القروض والسلف بقيمة ٣٢,٢ مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ١١.٦ % على أساس سنوي

إجمالي ودائع العملاء بقيمة ٣٣,٢ مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ٩٠.٤ % على أساس سنوي

بلغ العائد على الموجودات ١٠,٦ % وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية ١٠,٦ %
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال العادي ٢٠,٧ % وفقاً لبازل ٣

وفقاً لبازل ٢ بلغت نسبة كفاية رأس المال ٢٠,٣ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل ٢٢.٣ % مقارنة مع نهاية العام السابق
الأرقام بعد احتساب الأرباح والتوزيعات

أبرز النتائج المالية الرابع الربع لسنة ٢٠١٧

صافي الأرباح بقيمة ٢٠٤,٢ مليون درهم إماراتي

إجمالي الإيرادات بقيمة ٩٣٦,٦ مليون درهم إماراتي

تطورات عام ٢٠١٧

وتعكس نتائج هذا العام جهودنا في دفع استراتيجية تنويع دخل البنك وتعزيز أسسه. فالرغم من التحديات التي فرضتها ظروف السوق، فقد شهدنا تراجعاً في مخصصات انخفاض القيمة، وقمنا بطرح منتجات جديدة، وانشاء شركات استراتيجية، وزيادة التركيز على الابتكار، كما واعتمدنا التجديد في بعض مجالات عملنا بهدف تقديم خدمة أفضل لعملائنا في القطاعات التقليدية والجديدة. ونتيجة لذلك، شهد البنك تحسناً على كل من مستوى جودة الأصول ومستوى الربحية.

كما وخططت لمواصلة نهجنا динاميكي في التعاطي مع تطورات سوق والقطاع المصرفي وستركز خطتنا الاستراتيجية لـ ٣ سنوات القادمة على تحقيق النمو المستدام، وتأمين مصادر دخل سريعة الاستجابة للمتغيرات، والتوصول الى هيكل تكفلة مستقرة.

لمحة مالية حول نتائج الربع الرابع لعام ٢٠١٧ ونتائج سنة ٢٠١٧ لبنك رأس الخيمة الوطني
بيان المدخل

	النتائج الكاملة لسنة		النتائج الربعية		الربع الرابع		(مليون درهم إماراتي)
	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة الفرق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	
(%)٣,٦	٢,٨٢٥,١	٢,٧٢٣,٢	%٠,١	٦٨٧,١	٦٨٧,٨	٦٨٧,٨	صافي إيرادات الفوائد
%٧,١	١,٠١٤,٢	١,٠٨٦,٦	%٥,٧	%٢٣٥,٤	٢٤٨,٨	٢٤٨,٨	إيرادات غير محملة بالفائدة
(%)٠,٨	٣,٨٣٩,٣	٣,٨٠٩,٩	%١,٥	٩٢٢,٥	٩٣٦,٦	٩٣٦,٦	إجمالي الإيرادات
(%)٥,٧	(١,٣٦٨,٦)	(١,٤٤٦,٤)	(%)٣,١	(٣٥٣,٣)	(٣٦٤,٤)	(٣٦٤,٤)	المصاريف التشغيلية
(%)٤,٣	٢,٤٧٠,٧	٢,٣٦٣,٥	%٠,٥	٥٦٩,٣	٥٧٢,٣	٥٧٢,٣	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة
%١٤,١	(١,٨٠٧,٧)	(١,٥٥٣,٠)	%٢٠,١	(٤٦٠,٥)	(٣٦٨,٠)	(٣٦٨,٠)	مخصص انخفاض القيمة
%٢٢,٣	٦٦٣,٠	٨١٠,٥	%٨٧,٨	١٠٨,٧	٢٠٤,٢	٢٠٤,٢	صافي الربح

بيان المركز المالي

	النتائج كما في				(مليار درهم إماراتي)
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	على أساس سنوي	
نسبة الفرق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	ربيع	
%١٤,٢	%٥,٤	٤٢,٥	٤٦,١	٤٨,٥	إجمالي الموجودات
%١١,٦	%١,٩	٢٩,٨	٣٢,٦	٣٣,٢	إجمالي القروض والسلف
%٩,٤	%٢,٣	٢٩,٤	٣١,٥	٣٢,٢	الودائع

النسب المئوية

	النتائج كما في		(نسبة مئوية)
	ديسمبر	ديسمبر	
نسبة الفرق	٢٠١٦	٢٠١٧	
على أساس سنوي			
%١,٩	%٨,٧	%١٠,٦	عائد على حقوق الملكية
%٠,٢	%١,٦	%١,٨	عائد على الموجودات
(%)٠,٨	%٦,٩	%٦,١	صافي هامش الفائدة
%٢,٤	%٣٥,٦	%٣٨,٠	نسبة التكلفة إلى الدخل
(%)٠,٢	%٤,٢	%٤,٠	نسبة القروض المتعثرة
(%)٩,٧	%٨٤,٣	%٧٤,٦	نسبة تغطية القروض المتعثرة
(%)٢,٠	%٢٢,٣*	%٢٠,٣*	نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل ٢
-	-	%٢٠,٧	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي للأسهم العادي وفقاً لبازل ٣

*بعد إحتساب الأرباح والتوزيعات

عرض النتائج المالية لسنة ٢٠١٧

إجمالي الإيرادات

سجل إجمالي الإيرادات التشغيلية لسنة ٢٠١٧ إنخفاضاً بواقع ٢٩,٥ مليون درهم إماراتي ليغلق عند ٣,٨ مليار درهم. وبلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي - بعد التوزيعات للمودعين - ٢,٧ مليار درهم. سجلت إيرادات الفوائد من القروض التجارية والاستثمارات ارتفاعاً بنسبة ٩٪ على أساس سنوي، بينما ارتفعت تكاليف الفوائد على الودائع التجارية والقروض بمقدار ٨٣,٢ مليون درهم إماراتي. وإنخفض صافي الإيرادات من التمويل المتتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة ٦٪. كما وسجلت الإيرادات غير المحمولة بالفائدة ارتفاعاً بقيمة ٤٧٢ مليون درهم إماراتي لتغلق عند ١,١ مليار درهم. وارتفعت إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات بمقدار ٢٤,١ مليون درهم إماراتي، بينما ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بمبلغ ٦٢,٠ مليون درهم، في حين إنخفضت إيرادات الاستثمار بمقدار ٤٣٨ مليون درهم.

المصاريف التشغيلية ونسبة التكلفة إلى الدخل

ارتفعت المصاريف التشغيلية بواقع ٧٧,٨ مليون درهم ويعزى ذلك بصورة رئيسية للزيادة في تكاليف الموظفين بواقع ٤٢,٩ مليون درهم والتكاليف القانونية ونفقات التحصيل بمبلغ ٣٦,٧ مليون درهم والتي تم تعويضها من خلال إنخفاض تكلفة التوظيف الخارجي بمبلغ ١٤,٨ مليون درهم. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى ٣٨,٠٪ مقارنة بـ ٣٥,٦٪ مع السنة الماضية.

جودة الموجودات ومخصصات الانخفاض القيمة

تراجع مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلف بواقع ٢٥٤,٧ مليون درهم إماراتي مقارنة مع السنة الماضية نتيجة لإنخفاض التخلف عن الدفع في كافة قطاعات الأعمال مقارنة مع عام ٢٠١٦.

استقر معدل القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف عند ٤٤,٠٪ مقارنة بـ ٤٤,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٦ وأغلق صافي الخسائر الإئتمانية إلى متوسط القروض والسلفيات عند ٦٥,٠٪ وهو أقل من نسبة ٦٢,٢٪ في سنة ٢٠١٦. يحتفظ البنك بمخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض حيث تم اعتماد نسبة تغطية متحفظة لخسائر القروض بلغت ٧٤,٦٪ وهذه التغطية لا تأخذ بالاعتبار العقارات المرهونة وغيرها من ضمادات الموجودات القابلة للتسهيل والمتوفرة مقابل القروض. وبعد إحتساب الاحتياطي النظامي للمخاطر الإئتمانية بمعدل ١١,٥٪ للموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان فإن التغطية ترتفع إلى ١١,١٪.

نمو الموجودات

سجل إجمالي الموجودات نمواً بواقع ٦,٠ مليار درهم إماراتي ليصل إلى ٤٨,٥ مليار درهم مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وقد جاءت المساهمة الرئيسية من نمو إجمالي القروض والسلف بواقع ٣,٥ مليار درهم. وحقق قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية نمواً على مستوى الأقراض بواقع ١,٩ مليار درهم زيادة نسبتها ٤٢,٨٪ مقارنة مع نهاية السنة السابقة.

بينما ارتفع معدل الإقراض ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بواقع ١,١ مليار درهم إماراتي وقطاع الخدمات المصرفية للشركات بواقع ٤٣٥ مليون درهم مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء نمواً بواقع ٢,٨ مليار درهم إماراتي لتغلق عند ٣٢,٢ مليار درهم إماراتي مقارنة مع الفترة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وجاء هذا النمو بصورة رئيسية من ارتفاع الودائع لأجل بواقع ٣,١ مليار درهم.

رأس المال والسيولة

بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس مال البنك ٣٪٢٠,٣% وفقاً لمتطلبات بازل ٢، مقارنة بـ ٣٪٢٢,٣% في نهاية العام الماضي. ووفقاً لمتطلبات بازل ٣، بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال العادي ٧٪٢٠,٧%. ونعتقد أن هذا المستوى من السيولة يتيح للبنك مجالاً واسعاً للنمو خلال ٢٠١٨. وبلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية للبنك عند نهاية الربع الرابع ١٥,٠٪١٦,٩% مقارنة بـ ١٥,٠٪١٦,٥% في نهاية عام ٢٠١٦، بينما استقرت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة عند مستوى ٨٧,٨٪٨٥,٥% مقارنة بـ ٨٧,٨٪٨٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٦.

توزيعات الأرباح

أوصى مجلس إدارة البنك توزيع أرباح بواقع ٣٠ فلس للسهم مثل السنة السابقة.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني حالياً من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، كما يلي:

الترتيبات	الودائع	آخر تحديث	وكالة التصنيف
مستقر	Baa1/P-2	٢٠١٧ أغسطس	موديز
مستقر	BBB+/ F2	٢٠١٧ نوفمبر	فيتش
مستقر	A-/A2	٢٠١٧ أغسطس	كابيتال إنثيلجينس

بيتر وليام انجلاند
الرئيس التنفيذي



حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام ١٩٧٦، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام ٢٠٠١، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بمحال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تفديمه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويتوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروعه الـ ٣٨ في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتواجد مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae، أو مركز الاتصال على الرقم ٢١٣ ٠٠٠٠ ٩٧١٤ +. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال facebook.com/rakbank و twitter.com/rakbanklive.

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمنة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تشكل المعلومات المضمنة في هذا المستند - بما في ذلك التحليلية المستقبلية والمعلومات المالية - نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ به أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاته. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفك في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وبينيغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوظة بالمخاطر، التي تتضمن - من بين أمور أخرى - خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يعتقد أنها موثوقة، بيانات تطلعية اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة ببياننا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطلعية المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطلعية المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلي بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المضمنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطلعية المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطلعية مستقبلية لعكس أي تغير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المديرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمنة وأو المشار إليها في هذا المستند.